



مكتب مراقب الدولة  
ومفوض شكاوى الجمهور



## إعلان لكل من ينوي المنافسة في انتخابات السلطات المحليّة والمجالس الإقليمية التي ستجري في 30.10.18

نبلغ بهذا الجمهور أنّه يتعيّن على كلّ من ينوي المنافسة في انتخابات السلطات المحليّة والمجالس الإقليمية، سواء كان لرئاسة السلطة المحليّة أو المجلس الإقليمي، أو لعضوية مجلس السلطة المحليّة، العمل وفق أوامر القانون. بما في ذلك قانون السلطات المحليّة (تمويل الانتخابات)، للعام 1993 (في ما يلي - القانون)، والتعليمات التي يضعها مراقب الدولة وفق هذا القانون (في ما يلي - التعليمات). التعليمات الأساسية السارية المفعول هي تعليمات السلطات المحليّة (تمويل الانتخابات) (إدارة الحسابات)، لعام 2013، لكن يجب الاطلاع على المستجدات من حين إلى آخر في موقع مكتب مراقب الدولة على شبكة الإنترنت بالنسبة إلى تعليمات أخرى.

تنطبق على جميع المصروفات ذات الصلة بالانتخابات والمداخلات التي استخدمت لتمويلها، حتّى لو أنفقت أو تم الحصول عليها قبل بداية فترة الانتخابات كما هي معرفة في القانون، القواعد والقيود التي ينص عليها القانون والتعليمات، بما في ذلك واجب حفظ الوثائق والالتزام بسقف المصروفات.

في ما يلي جزء من أوامر القانون والتعليمات:

- قبل تنفيذ الخطوة الماليّة الأولى الزاميّ فتح حساب في البنك يخصّص للحملة الانتخابيّة، ومن خلاله يتمّ تنفيذ جميع الفعاليات الماليّة المتعلقة بالحملّة الانتخابيّة. يجب إبلاغ مراقب الدولة عن فتح هذا الحساب.
- بالإمكان تلقي تبرّعات لتمويل الحملة الانتخابيّة، شريطة أن تنطبق عليها القيود التي يفرضها القانون بالنسبة إلى مبلغ التبرّع المسموح به (5,000 شيكل جديد لأيّ متبرّع وأفراد أسرته الذين يعيشون معه في البيت نفسه) وهوية المتبرّع. يُمنع تلقي تبرّع من مؤسسة. وكذلك يُمنع تلقي ضمان ماليّ أو قرض من مؤسسة، عدا المؤسسات البنكية. كما يُحظر الحصول على تبرّع من أيّ شخص غير مسجّل في سجل السكّان، أو أيّ تبرّع من متبرّع مجهول الهوية.
- إذا تلقى المرشح تبرّعاً تقدّياً بمبلغ يفوق الـ 500 شيكل جديد، يتعيّن على المتبرّع أن يقدم اقراراً موقّعاً منه على أنّ التبرّع هو من ماله. يُصادق على هذا الاقرار الطرف المخوّل لذلك وفق القانون. أمّا إذا كان مبلغ التبرّع أقل من 500 شيكل جديد، فعلى المتبرّع أن يُرفّق تصريحاً خطياً كما ورد أعلاه موقّعاً من قبله.
- يجب إدارة تسجيل جاري لجميع المداخلات المتعلقة بالانتخابات التي يتمّ الحصول عليها من أيّ مصدر كان، بما في ذلك التبرّعات النقدية والعينية ذات القيمة الماليّة.
- يجب إدارة تسجيل جاري لجميع المصاريف المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك المصاريف لقاء الحصول على ضمان.
- يجب حفظ الوثائق ذات الصلة بجميع المداخلات التي تمّ الحصول عليها وكذلك بجميع المصروفات التي أنفقت قبل فترة الانتخابات وخلالها.
- تكون إدارة الحسابات من خلال المنظومة المحوسبة على موقع مكتب مراقب الدولة على شبكة الإنترنت <https://statements.mevaker.gov.il>
- للحصول على أدونات لدخول المنظومة المحوسبة، يجب تعبئة استمارة الطلب الواردة على موقع مكتب مراقب الدولة على شبكة الإنترنت على العنوان [www.mevaker.gov.il](http://www.mevaker.gov.il) (استمارة منفردة بالسلطات المحليّة واستمارة منفردة بالمجالس الإقليمية). يجب إرسال الاستمارة موقّعة إلى مكتب مراقب الدولة، قسم الرقابة على الانتخابات وتمويل الأحزاب ص.ب 7024 تل أبيب، 6107001. يمكن أيضاً إرسال الاستمارة أيضاً من خلال فاكس رقم: 03-6843916/6543 أو عبر عنوان البريد الإلكتروني: [elections@mevaker.gov.il](mailto:elections@mevaker.gov.il)

- انتبهوا - حسب أوامر البند 12 من تعليمات مراقب الدولة، يلزم التبليغ من خلال المنظومة المحوسبة عن جميع التبرّعات والضمانات التي تمّ تلقيها حتّى موعد أقصاه خمسة أشهر من موعد انتهاء لحظة تلقيها. أمّا التبرّعات والضمانات التي تمّ تلقيها قبل الحصول على أدون دخول المنظومة المحوسبة، فيجب التبليغ عنها فور الحصول على الأدون.
- ستُنشر التبرّعات والضمانات التي يتمّ التبليغ عنها من خلال المنظومة للجمهور مباشرة بعد التبليغ عنها.

- يجب تقديم التقرير المالي بشأن الحسابات لمراقب الدولة حتّى موعد أقصاه خمسة أشهر من موعد انتهاء الانتخابات. يتمّ إنتاج التقرير من خلال المنظومة المحوسبة، مرفق برأي مدقّق حسابات. على التقرير أن يضمّ تفصيلاً لجميع المداخلات والمصروفات المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك المداخلات والمصروفات التي سبقت فترة الانتخابات.

- حسب القانون - التقرير الذي يقدم لمراقب الدولة خلال ثلاثة أشهر من يوم الانتخابات - قرار مراقب الدولة بشأنه يقدم خلال تسعة أشهر من يوم الانتخابات.

يجب الحرص على تقديم التقرير في الموعد المحدّد.

حسب أوامر القانون، كلّ من لا يقدّم لمراقب الدولة التقرير المالي والوثائق، عليه أن يعيد للدولة التمويل الرسميّ الذي حصل عليه.

لا تضمّ التعليمات الواردة هنا جميع تعليمات القانون. في كلّ حالة يكون فيها تناقض بين ما ورد أعلاه وبين بنود القانون والتعليمات، يجب اتباع بنود القانون والتعليمات.

تُنشر أوامر القانون والتعليمات على موقع مكتب مراقب الدولة على شبكة الإنترنت [www.mevaker.gov.il](http://www.mevaker.gov.il) - تمويل الأحزاب - "قوانين وتعليمات بشأن تمويل الأحزاب وتمويل الانتخابات" - "قوانين وتعليمات بشأن تمويل الانتخابات في السلطات المحليّة والمجالس الإقليمية".

للمزيد من المعلومات، يمكنكم التوجّه إلينا عبر الهاتف رقم: 03-6843960؛ عبر البريد ص.ب 7024 تل أبيب، 6107001. يمكن أيضاً إرسال الاستمارة من خلال فاكس رقم: 03-6843916/6543 أو عبر عنوان البريد الإلكتروني: [elections@mevaker.gov.il](mailto:elections@mevaker.gov.il)

ميري رزين

نائب المدير العامّ والمسؤول عن رقابة الانتخابات وتمويل الأحزاب

هذا الاعلان صيغ بلغة الذكر، ولكنه موجه للذكور والاناث على حد سواء.

## قوات كبيرة من الشرطة تنفذ اعتقالات في المشهد



قوات شرطة في المشهد - تصوير: احمد بهوي

لشركة اتصالات قرب القرية، والحديث يدور عن مظاهرة لم يتم التنسيق لها مع الشرطة، والتي تخللها لقاء حجارة وإخلال بالنظام، فيما قام مشتبه بهم باحراق الحرش المحيط بالهوائيّة، وتسببوا باضرار في المكان، فيما قامت الشرطة بتفريق المتجمهرين.

ومضى المتحدث بلسان الشرطة يقول: " صباح الاثنين وبعد انتهاء التحقيق تم اطلاق سراح القاصرين بشروط مقيدة، فيما تم نقل المعتقلين الاربعة الى محكمة الصلح في الناصرة للنظر بطلب تمديد اعتقالهم، فيما يتوقع تنفيذ اعتقالات اضافية".

وخلص المتحدث بلسان الشرطة يقول: " شرطة اسرائيل ستواصل العمل بشكل حازم ضد مخالفين القانون، ايا كانوا، بواسطة تنفيذ اعتقالات أو وسائل لتفريق المشاركين بالاخلال بالنظام، كما ستواصل بالمقابل اتاحة المجال أمام حرية التعبير عن الرأي والاحتجاج بشكل قانوني، لكنها لن تسمح بالسلوك بالنظام العام أو باستخدام العنف تجاه رجال الشرطة أو مواطنين، أو الاخلال بالنظام في شوارع رئيسية والمس بسير حياة مواطني الدولة".

من علي مغربي مراسل  
صحيفة بانوراما

ما زالت قرية المشهد تشهد حالة من التوتر بعد حادثة نصب الهوائيات في منطقة "العاورز" ومحاولة احراقها. وفي آخر التطورات، داهمت قوات كبيرة، من الشرطة مطلع الأسبوع، بيوتا في القرية، فيما رجح أهال أن الأمر متعلق بالاحتجاجات ضد نصب الهوائيتين، حيث قامت القوات باعتقال أشخاص بعد تفتيش بيوتهم. ووصل الى صحيفة بانوراما مقطع فيديو يوثق مدهامة القوات لبيوت القرية.

### الشرطة: " اعتقال 6 أشخاص من المشهد"

وقال المتحدث بلسان شرطة الشمال في بيان صحفي: " اعتقلت الشرطة فجر الاثنين 6 أشخاص بشبهة الضلوع بأعمال اخلال بالنظام العام ومهاجمة رجال شرطة والقاء حجارة ومحاولة اشعال النار".

وأضاف المتحدث بلسان الشرطة: " تم اعتقال 4 مشتبه بهم ( 25 عاما الى 50 عاما ) الذين هاجموا رجال شرطة خلال اعتقال شخص آخر، الاسبوع الماضي، وأخلوا بالنظام العام وأغلقوا مسالك في الشوارع في القرية وحاولوا اضرار النار بمنشأة تابعة لشركة اتصالات، وخلال النشاط للشرطة تم اعتقال مشتبه بهما آخرين ( 17 عاما ) اللذين حاولا مهاجمة رجال شرطة".

وتابع المتحدث بلسان الشرطة: " الاسبوع الماضي، خرج مئات من سكان القرية للاحتجاج عقب نصب هوائية تابعة

## مصرع محمد أسعد خديجة من قلنسوة جراء تعرضه للدھس في شارع 6



طواق الإسعاف تحاول انعاش المرحوم - تصوير: "هتسلاه العاد"

حيفا الى غوش عتسيون، وقد عرف بوقوع الحوادث عندما اتصلت به الشرطة هاتفياً، وقد كان مذهولاً. من المهم التوضيح ان المشتبه تعاون بشكل كامل مع الشرطة، وهو واصل فعل ذلك خلال التحقيق معه. ليس هنالك دليل يشير الى معرفته بأنه دهس المرحوم وأنه هرب من مكان الحادث. مما لا شك فيه ان الحديث يدور عن حدث تراجيدي ومؤسف. المشتبه وعائلته يقدمون التعازي لعائلة الفقيد ويشاطرونهم حزنهم".

وعلمت صحيفة بانوراما من مكتب المحامي طارق مصطفى أن " محكمة الصلح في بيت حنكفا، قررت ليلة الأربعاء، اطلاق سراح سائق الشاحنة المشتبه بالضلوع بالحادث". كما جاء من مكتب المحامي مصطفى " انه تقرر اطلاق سراح السائق وهو من منطقة الشمال بدون شروط مقيدة، وذلك بعد اقتناع المحكمة بالادعاءات التي طرحها طاقم الدفاع".

من حسين العبرة وتامر  
عازم مراسلي صحيفة  
بانوراما

سادت في الايام الأخيرة أجواء حزينة في مدينة قلنسوة اثر مصرع محمد أسعد خديجة " أبو أسعد"، البالغ من العمر 52 عاماً، جراء تعرضه للدھس بشوارع رقم " 6"، قرب المفرق القريب من مدينة كفر قاسم.

وذكرت مصادر طبية " ان المرحوم كان يقود شاحنة وقد توقف على جانب الطريق وتعرض للدھس من قبل شاحنة مرت من المكان، وقد أصيب بجراح بالغة الخطورة وتوفي بعد ذلك متأثراً باصابته في مستشفى " بيلنسون" في مدينة بيت حنكفا".

المرحوم محمد خديجة

وقال المتحدث بلسان الشرطة في بيان لاحق " أنه تم بعد ساعات من وقوع الحادث التوصل الى سائق الشاحنة الضالع بالحادث، وذلك قرب مدينة القدس، حيث ان السائق من سكان الشمال ويبلغ من العمر 61 عاماً وتم تحويله للتحقيق في محطة الشرطة".

وجاء من طاقم الدفاع عن السائق، من مكتب المحامي طارق مصطفى من جديدة - المكر، الذي يترافع عن السائق المشتبه به بالضلوع بالحادث: " السائق كان ينقل حمولة من ميناء